

Distr.: General  
16 November 2015  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



تقرير فريق استعراض التنفيذ عن أعمال دورته السادسة المستأنفة،  
المعقودة في سانت بطرسبرغ، الاتحاد الروسي،  
يومي ٣ و ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥

إضافة

## أولاً - مقدمة

١- قرّر فريق استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، في الجزء الأول من دورته السادسة، التي عُقدت في فيينا من ١ إلى ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥، أن يعقد دورة مستأنفة مدتها يوم واحد قبل نهاية هذا العام بغية مواصلة مداولاته.

## ثانياً - تنظيم الاجتماع

### ألف - افتتاح الاجتماع

٢- عقد فريق استعراض التنفيذ دورته السادسة المستأنفة في سانت بطرسبرغ، الاتحاد الروسي، يومي ٣ و ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

٣- وترأس الدورة المستأنفة نائباً رئيس مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، فريدريش دويبل (ألمانيا)، وأندريس لامولياي فارغاس (شيلي).

## باء - الحضور

٤- حضر الدورة السادسة المستأنفة لفريق استعراض التنفيذ ممثلو الدول التالية الأطراف في الاتفاقية: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، إسبانيا، أستراليا، إسرائيل، أفغانستان، إكوادور، ألمانيا،



الإمارات العربية المتحدة، أندورا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوغندا، إيران (جمهورية-الإسلامية)، آيرلندا، إيطاليا، باراغواي، باكستان، بالاو، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتسوانا، بروندي، بولندا، بيرو، تايلند، تركمانستان، توفالو، الجزائر، جزر سليمان، جزر كوك، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية كوريا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، دولة فلسطين، رواندا، زامبيا، سان تومي وبرينسيبي، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، شيلي، الصين، طاجيكستان، العراق، عُمان، غابون، غامبيا، غواتيمالا، غينيا، فانواتو، فرنسا، الفلبين، فنزويلا (جمهورية-البوليفارية)، فنلندا، فيجي، فييت نام، قطر، كمبوديا، كولومبيا، الكويت، كيريباس، كينيا، لبنان، ليتوانيا، ليختنشتاين، ماليزيا، مصر، المغرب، ملديف، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، موزامبيق، مولدوفا، ميانمار، ناميبيا، ناورو، النرويج، النمسا، نيبال، هايتي، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

٥- ومُثل في الدورة المستأنفة للاتحاد الأوروبي، وهو منظمة تكامل اقتصادي إقليمية طرف في الاتفاقية.

٦- وفي القاعده ١ من قرار المؤتمر ٥/٤، المعنون "مشاركة الكيانات الموقّعة وغير الموقّعة والهيئات والمنظمات الحكومية الدولية في أعمال فريق استعراض التنفيذ"، قرّر المؤتمر أنه يحقّ للدول الموقّعة أن تشارك في فريق استعراض التنفيذ.

٧- ومُثلت بمراقب الدولة التالية الموقّعة على الاتفاقية: اليابان.

٨- وفي القاعده ٢ من القرار ٥/٤، قرّر المؤتمر أنه يجوز دعوة المنظمات الحكومية الدولية، ووحدات الأمانة العامة، وهيئات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمعاهد التابعة لشبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، والوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، إلى المشاركة في دورات الفريق.

٩- ومُثلت بمراقبين المنظمات الحكومية الدولية التالية: الاتحاد الأوروبي والأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد، والمبادرة الإقليمية لمكافحة الفساد.

## ثالثاً- استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

### ألف- سحب القرعة

١٠- أجرى الفريق سحب القرعة لتحديد الدول المستعرضة لتوفالو وغامبيا، اللتين أصبحتا طرفين في الاتفاقية بعد إجراء عملية سحب القرعة في الجزء الأول من دورة الفريق

السادسة، التي عُقدت من ١ إلى ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥. واختيرت السودان وغيانا دولتين مستعرضتين لغامبيا. كما اختيرت تركمانستان وجرينادا دولتين مستعرضتين لتوفالو. وعملاً بالممارسة المعهودة في هذا الشأن، طُلب إجراء سحبين احتياطين للقرعة ونُفذ بالفعل. وأسفرت القرعة عن اختيار ألمانيا وأنتيغوا وبربودا دولتين مستعرضتين احتياطيتين لجرينادا، في حين اختيرت الكاميرون دولةً مستعرضة احتياطية أخرى لغيانيا.

## باء- التقرير المرحلي

١١- قدّمت الأمانة عرضاً شفويّاً محدثاً بشأن التقدّم المحرز في إجراء الاستعراضات القطرية، وأبرزت في هذا السياق أنه عند إعداد هذا التحديث كانت ١٦٣ دولةً من الدول الأطراف المستعرضة قد ردّت على قائمة التقييم الذاتي المرجعية وأجري ١٤٨ حواراً مباشراً وأنجزت ١٢١ خلاصةً وافيةً و ١٠٠ تقرير من تقارير الاستعراضات القطرية. وبلغت ١٣ خلاصةً وافيةً إضافيةً المراحل النهائية من الإنجاز. وأظهر هذا الأمر التقدّم الهام المحرز في استكمال دورة الاستعراض الأولى.

## جيم- نتيجة الاستعراضات

١٢- تُشدّد في سياق الإبلاغ عن جهود التنفيذ على الصعيد الوطني على أهمية دور الآلية في تعزيز العمل على تنفيذ الاتفاقية وتوثيق التعاون بين الدول وإشراك مختلف الجهات صاحبة المصلحة. ولوحظ أنّ عدداً من الدول الأطراف قد استرشدت في تصميم تدابير الإصلاح الوطني بالممارسات الجيدة والدروس المستفادة في البلدان الأخرى على النحو المحدد في عمليات الاستعراض، وأنها قد رجعت على وجه التحديد إلى الخلاصات الوافية وتقارير الاستعراض القطري المتاحة للاطلاع العام. ووُضعت في عدد من البلدان خطط عمل وطنية من أجل متابعة تنفيذ توصيات الاستعراض وأنشطة التنسيق. وأشار عدّة متكلّمين، مستندين إلى خبرات بلدانهم بشأن الخضوع للاستعراض، إلى الخطوات المتخذة في سبيل تناول الملاحظات الواردة في تقرير الاستعراض القطري تناوياً فعلياً، وتعزيز أطرها المتعلقة بمكافحة الفساد وتلبية الاحتياجات من المساعدة التقنية المحددة. وأفاد متكلّمون في هذا الصدد بإدراج تشريعات جديدة بشأن الشراء وإنشاء مؤسسات مخصّصة لمكافحة الفساد. وأقرّ بالمساعدة التقنية التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) وسائر الشركاء في التنمية في مجال معالجة الاحتياجات المحددة، دعماً لإعداد قانون خاص بالمبلغين، واستراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد، وبناء القدرات على الصعيد الوطني. وجرى التنويه بدور الآلية الهام في التوصل إلى تحديد هذه الاحتياجات.

## رابعاً - أداء آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

١٣ - عرضت الأمانة المذكورة المحدثّة المقدّمة من الأمانة عن تقييم أداء الآلية (CAC/COSP/2015/6)، التي جمعت المعلومات الواردة من الدول الأطراف ونتائج مناقشات الفريق بشأن التقييم. وأشار إلى أنّ ما يمكن قياسه من نواتج الآلية تجاوز نطاق الأهداف والتوقعات المعلنة التي أدّت إلى اعتماد الإطار المرجعي. وتعرّز تنفيذ الاتفاقية إلى حدّ كبير من خلال الآلية، واعتبرت الدول استعراضاتها القطرية فرصةً لتحفيز الجهود المبذولة في مجال الإصلاح والنهوض بالتنسيق المحلي. واتفق المتكلّمون على أنّ الإطار المرجعي للآلية ومبادئها التوجيهية لا تزال تمثل إطاراً مناسباً لتشغيل الآلية. وشدّد المتكلّمون على استعدادهم لبدء الدورة الثانية من الآلية بما يتماشى مع الفقرة ١٣ من الإطار المرجعي. وألقى الضوء على أنّ الوقت اللازم لإنجاز الاستعراضات القطرية انخفض منذ سنوات تشغيلها الأولى، غير أنّ متوسط الفترة الزمنية لإتمام الدورة الأولى من الاستعراضات القطرية لا يزال يتجاوز إلى حدّ كبير الفترات الزمنية الإرشادية الواردة في الإطار المرجعي، مما أدّى إلى تأخير استكمال جميع عمليات الاستعراض للدول الأطراف وفقاً للسنوات الأربع المخصّصة لذلك الغرض. بموجب قرار المؤتمر ١/٣. وأحيط علماً بالجهود التي تبذلها الأمانة في دعم الدول الأطراف خلال عملية الاستعراض وفي التعجيل بإنجاز الاستعراضات.

١٤ - وعرضت الأمانة مشروع قائمة التقييم الذاتي المرجعية المنقّحة من أجل استعراض الفصلين الثاني والخامس من الاتفاقية. وفيما يلي الاختلافات الرئيسية بين صيغة قائمة التقييم الذاتي المرجعية التي تستخدمها الدول الأطراف حالياً لتقييم تنفيذها للفصلين الثالث والرابع، ومشروع هذه القائمة المنقّحة لاستعراض الفصلين الثاني والخامس المشار إليه في العرض: استخدام تسلسل واحد للأسئلة لكل الأحكام بغض النظر عن التقييم الأولي بشأن الامتثال للحكم قيد الاستعراض؛ وإدخال خانات إرشادات اختيارية تعرض مؤشّرات إضافية تتعلق بنوع المعلومات ذات الصلة بالحكم قيد الاستعراض؛ ودمج الأسئلة على نحو يؤدّي إلى تقليص حجم الوثيقة. وجرى التشديد في هذا الصدد على أنّ الأسئلة ما زالت تركز على ثلاثة مستويات: أولاً، التقييم الذاتي للامتثال أو الامتثال الجزئي أو عدم الامتثال للحكم قيد الاستعراض؛ ثانياً، التماس معلومات عن التدابير التي اتخذها البلد المستعرض لتنفيذ الحكم؛ ثالثاً، طلب تقديم أمثلة على التنفيذ.

١٥ - ورحب عدّة متكلّمين بوضع مشروع قائمة التقييم الذاتي المرجعية المنقّحة، في حين رأى آخرون أنّ مواصلة تبسيط المشروع ستساعد على تحسين فعالية الدورة الثانية ونجاحاتها من حيث التكلفة. وأعرب بعض المتكلّمين عن تفضيلهم الاستمرار في استعمال صيغة قائمة التقييم الذاتي المرجعية المستخدمة خلال دورة الاستعراض الأولى من أجل استعراض الفصلين الثالث والرابع،

لأنَّ منهجيتها ومستوى التفصيل فيها يسمحان للدول الأطراف باستعراض امتثالها للاتفاقية استعراضاً حقيقياً وكاملاً، وأيضاً لأنَّ الخبراء اكتسبوا بالفعل الخبرة اللازمة للقيام بذلك.

١٦- واقترح عدَّة متكلِّمين سبلاً للحدِّ من حجم المعلومات المقدَّمة، بما في ذلك بواسطة تلخيص التقارير والدراسات بدلاً من تقديم نصِّها الكامل، وتحديد طول الردود، وإدراج إشارات إلى التشريعات والسوابق القضائية التي سبق ذكرها في الرد عوضاً عن تكرار نصِّها الكامل. ولاحظ عدَّة متكلِّمين في هذا الصدد أنَّ تقديم المزيد من الأسئلة والملاحظات الإرشادية المركِّزة سيؤدِّي إلى المزيد من الردود المقتضبة على الأسئلة المطروحة في التقييم الذاتي. وواصلت الوفود تبادل الآراء بشأن المضي في تبسيط القائمة المرجعية بغية تحقيق أعلى مستوى من التنفيذ، مما يؤدِّي إلى التزام أكبر بالفترات الزمنية الإرشادية الخاصة بالاستعراضات.

١٧- وأشار أحد المتكلِّمين إلى الدليل التشريعي لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والدليل التقني لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد باعتبارهما موردين مفيدتين لاستكمال التقييم الذاتي.

١٨- كما أشار المتكلِّمون إلى أهمية أوجه التآزر مع آليات الاستعراض الأخرى، على النحو المنصوص عليه في الإطار المرجعي.

## خامساً- المساعدة التقنية

١٩- قدَّمت الأمانة لمحةً عامةً عن الكيفية التي أثَّرت بها عملية الاستعراض على تقديم المساعدة التقنية (انظر CAC/COSP/2015/2). وجرى التنويه بأنَّ الجانب المتعلق بالتعلُّم من الأقران أتاح حريَّة تبادل الأفكار والتعلُّم أثناء الزيارات القطرية والمشاركة اللاحقة للدول الأطراف على الصعيد الثنائي. وبالإضافة إلى ذلك، لوحظ أنَّ المكتب تناول الاحتياجات من المساعدة التقنية المحدَّدة في الاستعراضات القطرية من خلال اعتماد نهج ذي شقين: المشاركة المباشرة من خلال شبكة المكتب من المستشارين المتخصِّصين في مكافحة الفساد العاملين في الميدان، وتقديم المساعدة بإقامة شراكات مع الأوساط الأوسع المعنية بالمساعدة الإنمائية. وعلاوة على ذلك، أشارت الأمانة إلى تقديم مساعدة كبيرة أيضاً فيما يتعلق بالفصلين الثاني والخامس من الاتفاقية في إطار التحضير للدورة الثانية من استعراض التنفيذ. وقدَّمت الأمانة لمحةً عامةً عن الاحتياجات من المساعدة التقنية المحدَّدة من خلال فرادى عمليات الاستعراضات القطرية في الحالات التي أثَّق فيها على الخلاصات الوافية وأُنجزت فيها التقارير القطرية أو بلغت المراحل النهائية بحلول آب/أغسطس ٢٠١٥ (انظر CAC/COSP/2015/4). ومن أصل ١٠١ دولة من الدول التي أُنجزت استعراضاتها، حدَّدت ٥٩ دولة ما مجموعه ٢٠٢ ٢٠٢ احتياج من الاحتياجات

الفردية من المساعدة التقنية. ثم عُرضت لمحةً عامةً عن المواد التي استبين بشأن تنفيذها أكبر عدد من الاحتياجات. ووجه الانتباه أيضاً إلى ضرورة أن تنظر الدول الأطراف في الكيفية التي يمكن بها تحديد الاحتياجات من المساعدة التقنية على أفضل وجه في قائمة التقييم الذاتي المرجعية للدورة الاستعراضية الثانية.

٢٠ - وأحيط علماً بأهمية اتباع نهج قطري، من حيث المبادرة والتنفيذ، في برمجة وتقديم المساعدة التقنية على نحو متكامل ومنسق من أجل تنفيذ الاتفاقية. وشُدّد في هذا الصدد على أنّ تقارير الاستعراضات القطرية تشكّل مورداً مفيداً لإطلاع مقدمي المساعدة التقنية على الاحتياجات المحددة.

## سادساً - المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية

٢١ - قدّمت الأمانة معلومات محدّثة عن الميزانية تبيّن النفقات المتكبّدة حتى ذلك الحين من الدورة الاستعراضية الأولى، بما في ذلك تقديرات للسنوات من الثانية حتى الخامسة حتى نهاية عام ٢٠١٥، علاوة على تقدير للموارد اللازمة بعد عام ٢٠١٥ لإتمام الدورة الأولى. وشدّدت الأمانة على أنّ تقديرات فترة ما بعد عام ٢٠١٥ سوف تتغيّر تبعاً لتاريخ بدء الدورة الثانية. وقدّمت الأمانة أيضاً معلومات مفصّلة عن الموارد المتلقّاة من الميزانية العادية للأمم المتحدة وكذلك من التبرعات وعن تدابير الاقتصاد في التكاليف التي اتخذتها.

٢٢ - كما قدّمت الأمانة لمحةً عامةً عن التكاليف المتوقّعة لعمل آلية الاستعراض خلال فترة السنتين الأوليين من دورتها الثانية والتي أُعدت للمؤتمر (انظر CAC/COSP/IRG/2015/CRP.6/Rev.1). وفيما يتعلق بتمويل الآلية في دورتها الثانية، شدّد عدد من المتكلّمين على أهمية إيجاد السبل الكفيلة بمواصلة تعزيز عملية الاستعراض مع الحرص في الوقت نفسه على إدراج تدابير الاقتصاد في التكاليف، دون المساس بالجودة، بما في ذلك من خلال تبسيط قائمة التقييم الذاتي المرجعية، على سبيل المثال عن طريق تقليل حجم المعلومات المقدّمة في عمليات التقييم الذاتي والحدّ من الإشارات إلى التشريعات الوطنية التي سبق ذكرها في ردود سابقة. وأعربت عدّة وفود أيضاً عن تأييدها الهدف المتمثّل في تحقيق النمو الاسمي الصفري عند تنفيذ الدورة الثانية. وأشار إلى إمكانية تبسيط اجتماعات الفريق وتحسين تنظيمها. ولاحظت الأمانة أنّ استحقاقات الاجتماعات المتاحة للفريق لم تُستغل استغلالاً كاملاً أثناء الدورة الأولى، وأنّ العديد من الدول دعت الأمانة إلى خفض عدد استحقاقات الاجتماعات. وذكر أحد المتكلّمين أنه لا ينبغي المساس بولاية الفريق. واقترح بعض المتكلّمين إيجاد سبل للحدّ من تكاليف الترجمة. كما اقترح إدراج بند جديد في جدول الأعمال بشأن

تدابير الاقتصاد في تكاليف الدورات المقبلة للفريق. وأعرب الكثير من المتكلمين عن تأييدهم لتوفير تمويل كاف يمكن التنبؤ به يتيح تشغيل الآلية بنزاهة وموضوعية، في حين أعرب عدّة متكلمين عن القلق إزاء التكاليف المتوقعة للدورة الثانية التي قدّمتها الأمانة، وأشاروا إلى أهمّ ليسوا في وضع بمكّنهم من تأييد الآثار المترتبة على الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ نتيجة إطلاق الدورة الثانية. وأعرب المتكلمون أيضاً عن تأييدهم لنموذج التمويل المختلط الحالي، الذي تموّل في إطاره بعض عناصر دعم الآلية وتشغيلها من الميزانية العادية للأمم المتحدة وبتموّل بعضها الآخر من التبرعات، وفقاً لقرار المؤتمر ١/٣ وللإطار المرجعي للآلية. ورحّب بعض المتكلمين بإمكانية تمويل وظائف جديدة من الميزانية العادية، بينما أعرب آخرون عن تفضيلهم الحفاظ على المستوى الحالي من تمويل الميزانية العادية. وتساءل عدّة متكلمين عن المنطق وراء إلغاء وظيفتين ممولّتين من خارج الميزانية في حين جرى إنشاء ثلاث وظائف ممولّة من الميزانية العادية، وأشاروا إلى أنّ هذا النهج لا يتفق مع نموذج التمويل المختلط الذي أثبت نجاحه في دورة الاستعراض الأولى. ودعا عدّة متكلمين الأمانة إلى مواصلة تنقيح التكاليف المتوقعة على النحو الوارد في ورقة الاجتماعات (انظر CAC/COSP/IRG/2015/CRP.6/Rev.1). واقترح عدّة متكلمين تمديد فترة الدورة الثانية لتصبح ست أو سبع سنوات من أجل تحقيق الفعالية في استعراض كلّ الدول الأطراف البالغ عددها ١٧٧ دولة في غضون فترة زمنية معقولة، استناداً إلى الخبرة المكتسبة من الدورة الأولى؛ وقالوا إنّ هذا التعديل من شأنه أن يوفر القيمة المضافة لمساعدة الأمانة على تحقيق قدر أكبر من الاستقرار للوظائف المرتبطة بالية الاستعراض الممولة من الميزانية العادية، فيما تساءل متكلمون آخرون عن قيمة التكاليف المدخّرة نتيجة تمديد الفترة الزمنية للدورة الثانية، وأبدوا تفضيلهم الإبقاء على الفترة الزمنية المنصوص عليها في القرار ١/٣. وأعرب بعض المتكلمين عن خشيتهم من أن تؤدّي التخفيضات في الميزانية إلى الحدّ من قدرة الأمانة على تقديم المساعدة التقنية والتدريب. وشدد أحد المتكلمين على الحاجة إلى ميزانية كافية للتدريب من أجل الدورة الثانية، بهدف مواصلة تعزيز قدرات الخبراء من الدول المستعرضة والدول الأطراف المستعرضة، سعياً إلى ضمان عملية استعراض تتسم بالكفاءة والجودة العالية.

## سابعاً - اعتماد التقرير

٢٣ - اعتمد فريق استعراض التنفيذ، في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، تقريره عن أعمال دورته السادسة المستأنفة.